

Distr.: Limited
17 November 2000
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٢ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

نيجيريا*: مشروع قرار

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية
للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،
و ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٧٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٠٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن تعزيز
التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ ترحب بتقرير الأمين العام بشأن التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان
النامية^(١)، لا سيما المقترحات الواردة في الفقرات من ٧٠ إلى ٧٨،

وإذ ترحب أيضا بإعلان الألفية للأمم المتحدة الذي اعتمده رؤساء الدول
والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) A/55/422.

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المثقلة بالديون التي تؤثر سلبا على جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف، مرة وإلى الأبد، من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة لها بهدف بلوغ مستوى من الديون وخدمة الديون تقدر على تحمُّله،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ استمرار عبء الديون المرتفعة الذي تتحمله العديد من البلدان الأفريقية، بما فيها البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، لا سيما معظم البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، والذي يعزى إلى أسباب منها انخفاض أسعار السلع الأساسية والقيود المالية والقيود على السيولة،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى معالجة مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية بصورة فعالة ومنصفة وذات وجهة إنمائية وذلك بهدف مساعدتها على الخروج من عملية إعادة جدولة الديون وعبء الديون الذي لا يمكن تحمُّله،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان المدينة وتؤكد أهميتها، وذلك على الرغم من التكلفة الاجتماعية المرتفعة التي تنطوي عليها، من أجل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التكيف الهيكلي الرامية إلى تحقيق الاستقرار، وزيادة حجم المدخرات والاستثمارات المحلية، واكتساب القدرة على المنافسة للاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق حيثما تكون متاحة، وتقليص التضخم، وتحسين الكفاءة الاقتصادية ومعالجة الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر فضلا عن إقامة شبكات أمان اجتماعي للطبقات الضعيفة والأشد فقرا بين سكانها،

وإذ تؤكد الحاجة إلى استمرار النمو الاقتصادي العالمي فضلا عن التوزيع المنصف للفرص والمنافع ووجود بيئة اقتصادية دولية داعمة فيما يتعلق بأمور منها، معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، والحصول على التكنولوجيا، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى الموارد من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في البلدان النامية، وذلك وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا،

وإذ تلاحظ أن الآليات، من قبيل إعادة جدولة الديون وتحويل الديون لا تكفي وحدها لحل المشاكل المتصلة بالقدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، وإذ تشدد في هذا الصدد على الحاجة الماسة للتنفيذ الكامل والسريع للمبادرات التي ستعزز مساعدة البلدان النامية، لا سيما أفقر البلدان وأكثرها مديونية، لا سيما في أفريقيا، في جهودها الرامية إلى

تحسين حالة الديون فيها في ضوء استمرار المستويات المرتفعة جدا لإجمالي رصيد الديون وأعباء خدمة الديون،

وإذ ترحب بالإجراءات التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس والإجراءات التي اتخذتها بعض البلدان الدائنة من خلال إلغاء الديون الثنائية،

وإذ تلاحظ مبادرة الديون المعززة التي اتخذتها مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة في اجتماعها المعقود في كولونيا، ألمانيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، والقرارات التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بشأن المبادرة المعززة التي كان الهدف منها إعفاء من الديون أكثر عمقا وأوسع نطاقا وأسرع تنفيذا،

وإذ تلاحظ موافقة المجلسين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على المقترحات الرامية إلى تبسيط الوثائق الأولية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

وإذ تلاحظ مع القلق البالغ أن من أكبر العوائق التي تحول دون التنفيذ السريع للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون هي القيود المالية، وإذ تشدد في هذا الصدد على وجوب تمويل البلدان المانحة للصندوق الاستئماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمويلا كافيا،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عددا متزايدا من البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون يواجه صعوبات في الوفاء بالتزامات خدمة الديون الخارجية لأسباب منها القيود على السيولة،

وإذ تؤكد أن الإدارة الفعالة لديون البلدان النامية، بما فيها البلدان المنخفضة الدخل من العوامل الهامة في نموها الاقتصادي المطرد وسلاسة أداء الاقتصاد العالمي،

وإذ تؤكد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية اتخاذ المزيد من التدابير الملائمة من أجل التوصل إلى حلول دائمة لمشاكل البلدان النامية المتعلقة بديونها الخارجية وخدمة ديونها،

١ - **تدعو** إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة وذات وجهة إنمائية لمشاكل الديون الخارجية وأعباء خدمة ديون البلدان النامية، يمكن أن تساهم إلى حد كبير في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٢ - **تؤكد من جديد** ضرورة قيام المجتمع الدولي، كما أعرب عن ذلك في إعلان الألفية، بمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل بصورة شاملة

وفعالة، وذلك من خلال تدابير وطنية ودولية مختلفة تجعلها قادرة على تحمل عبء ديونها في الأمد الطويل؛

٣ - **تدعو** إلى التنفيذ الكامل والسريع لمبادرة الديون المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتشدد، في هذا الصدد على ضرورة توفير مجتمع المانحين للموارد الجديدة الإضافية الضرورية؛

٤ - **تشدد** على أهمية توحى المرونة في تنفيذ المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك الفترة الفاصلة بين مرحلة اتخاذ القرار ومرحلة الإنجاز، مع المراعاة الواجبة لأداء السياسات في البلدان المعنية بطريقة شفافة ومشاركة كاملة من جانب البلدان المدينة؛

٥ - **تشدد أيضا** على أهمية زيادة المرونة فيما يتعلق بمعايير الأهلية في إطار المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لدى النظر فيها وعند تنفيذها ولا سيما في الحالات غير القاطعة المعروفة وحالات البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات؛

٦ - **تدعو** صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مواصلة تعزيز شفافية ونزاهة تحليل القدرة على تحمل الديون؛

٧ - **ترحب** بالآلية المقترحة لتعزيز الصلة بين تخفيف عبء الديون والقضاء على الفقر، وتشدد على ضرورة التنفيذ المرن لهذه الآلية، مع التسليم بأن مرحلة اتخاذ القرار يمكن بلوغها في مرحلة انتقالية دون الاتفاق على ورقة الفقر، وإن كان ينبغي أن تكون ورقة استراتيجية لتقليل الفقر جاهزة عند بلوغ مرحلة اتخاذ القرار، لكنه في جميع الأحوال يتعين تحقيق تقدم ملموس في تنفيذ استراتيجية تقليل الفقر عند بلوغ مرحلة الإنجاز؛

٨ - **تشدد** على ضرورة أن تكون برامج تقليل الفقر، المتصلة بتنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، نابعة من الأقطار ومعدة وفقا لأولويات وبرامج البلدان المؤهلة بموجب المبادرة، وتؤكد على دور المجتمع المدني في هذا الصدد؛

٩ - **ترحب** بقرار البلدان التي ألغت الديون الرسمية الثنائية، وتحث البلدان الدائنة التي لما تفعل ذلك بعد على النظر في إمكانية الإلغاء الكلي للديون الرسمية الثنائية للبلدان المؤهلة بموجب المبادرة، وعلى اتخاذ إجراءات، حسب الاقتضاء، لتلبية احتياجات البلدان في مرحلة ما بعد الصراعات، ولا سيما البلدان التي عليها متأخرات طويلة الأمد، والبلدان النامية التي أصابها كوارث طبيعية جسيمة، والبلدان الفقيرة ذات المؤشرات المنخفضة جدا

في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، بما في ذلك النظر في إمكانية اتخاذ تدابير لتخفيف الديون بطرق منها إلغاء الديون الرسمية الثنائية؛

١٠ - **تلاحظ** أن من الممكن أن يكون للصناديق المتعددة الأطراف لتخفيف الديون أثر إيجابي في مساعدة الحكومات على الحفاظ على مستوى الإنفاق على القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية أو زيادته وتشجع المانحين على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد في سياق المبادرة المعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١١ - **تؤكد** المبدأ الذي يقضي أولاً يكون لتمويل أي عملية تخفيف ديون تأثير سلبي على الدعم المقدم للأنشطة الإنمائية الأخرى التي تخدم البلدان النامية، بما في ذلك مستوى تمويل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، وترحب في هذا الصدد بقرار اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية (اللجنة الإنمائية) الذي يقضي بأن تمويل عمليات تخفيف الديون ينبغي ألا يمس بالتمويل المتاح من خلال نوافذ العروض التسهيلية، مثل المؤسسة الإنمائية الدولية؛

١٢ - **تعرب عن تقديرها** لأن بعض البلدان المتقدمة النمو بلغت، بل تجاوزت الهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، أو أنها سجلت مؤخرًا زيادات في تلك النسبة وتدعو في نفس الوقت البلدان المتقدمة النمو الأخرى إلى بلوغ هذا الهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب الآجال الممكنة؛

١٣ - **تعرب عن ارتياحها أيضًا للإجراء** الذي اتخذته البلدان الدائنة الأعضاء في نادي باريس، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، فيما يتعلق بديون البلدان النامية المتأثرة بالكوارث الطبيعية، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة الوفاء بالوعود بتخفيف عبء الديون في أقرب الآجال، من أجل تحرير الموارد اللازمة لجهود التعمير الوطنية؛

١٤ - **تشجع** أوساط الدائنين الدوليين على النظر في اتخاذ تدابير أخرى في حالة البلدان التي يرتفع فيها مستوى الديون المتراكمة ارتفاعًا كبيرًا، بما في ذلك بالخصوص، تحويل جميع الديون الثنائية المتخلدة في ذمة أفقر البلدان الأفريقية إلى منح؛

١٥ - **تدرك** الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون الخارجية وخدمة تلك الديون، وتلاحظ تدهور الحالة في بعضها في سياق القيود الأكبر على السيولة وغير ذلك من القيود في بعض هذه البلدان، مما قد يتطلب معالجة لحالة الديون تتضمن، حسب الاقتضاء، تدابير تخفيض الديون؛

١٦ - تدعو إلى اتخاذ إجراءات متضافرة على الصعيد الوطني والدولي لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، بشكل فعال من أجل حل مشاكلها المحتملة الطويلة الأجل في مجال تحمل الديون بعدة وسائل، منها، حسب الاقتضاء، الآليات المنظمة لتخفيض الديون، وتشجع جميع البلدان الدائنة والمدينة على الاستفادة بأقصى ما يمكن من جميع الآليات الموجودة حالياً لتخفيض الديون؛

١٧ - تدرك الحاجة إلى مواصلة العمل مع جميع الدائنين، حتى في حالة مواجهة مشكلة ديون، بغية تيسير استمرار الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، وتحث الحكومات إذا حالت ظروف استثنائية مؤقتاً دون وفاء بلد ما بالتزاماته بخدمة ديونه، على العمل مع الدائنين بطريقة شفافة وحسنة التوقيت من أجل الوصول إلى حل منظم وعادل للديون المتخلدة، بما في ذلك تنفيذ ترتيبات تجميد خدمة الديون؛

١٨ - تلاحظ أهمية إجراء تحرير منظم وتدرجي محكم التسلسل لحسابات رأس المال بقصد تعزيز قدرة البلدان على تحمل آثاره من أجل التخفيف من الأثر السلبي لتقلب تدفقات رأس المال القصيرة الأجل؛

١٩ - تلاحظ أيضاً أن تخفيف الديون لن يؤدي وحده إلى تخفيف حدة الفقر وإلى النمو الاقتصادي، وتؤكد في هذا الصدد على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة من جميع المصادر، بالإضافة إلى تدابير تخفيف الديون، وبالإضافة إلى الزيادة في المساعدة المالية التساهلية وبخاصة لأقل البلدان نمواً وذلك بغية دعم جهودها الرامية إلى بلوغ النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

٢٠ - تؤكد على ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية في إدارة الديون، وتدعو المجتمع الدولي إلى مساندة الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية، وتؤكد، في هذا الصدد، على أهمية المبادرات من قبيل نظام إدارة الديون والتحليل المالي وبرنامج بناء القدرة على إدارة الديون؛

٢١ - تلاحظ أهمية توفير موارد كافية لتدابير تخفيف الديون في ضوء الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية الدولية بالنسبة لتعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل تنمية البلدان النامية بما في ذلك البلدان النامية في أفريقيا وأقل البلدان نمواً؛

٢٢ - تشدد على أهمية تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتشدد كذلك على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي على تهيئة بيئة خارجية مواتية، وذلك من خلال جملة أمور منها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق، وتثبيت أسعار الصرف، والإشراف الفعال

على أسعار الفائدة الدولية، وزيادة تدفقات الموارد، والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، وتدفق الموارد المالية، وتحسين فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيا؛

٢٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، أن يتخذ تدابير وإجراءات ملائمة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة منذ بداية التسعينات بشأن التنمية، فضلا عن نتائج عمليات الاستعراض، ولا سيما المتصلة منها بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعين هيئة خبراء مستقلة، لا يتجاوز عدد أفرادها عشرة، يُراعى فيها التمثيل الجغرافي المناسب، تقوم بتقييم شامل لمشكلة الديون الخارجية وتقدم مقترحات لحلها وفقا لتقرير الأمين العام، لكي تنظر فيها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن تقريره تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة هذه الديون التي تواجهها البلدان النامية.